

Distr.: General
14 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدي مضطرا إلى أن أكتبكم مجددا للأسبوع السابع على التوالي، حيث ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف وتقتل رميا بالرصاص بطريقة وحشية المدنيين الفلسطينيين العزل المحرومين من الحماية ممن يشاركون في الاحتجاجات السلمية المنظمة في سياق "مسيرة العودة الكبرى" في قطاع غزة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن الواضح أنه، في غياب أي تدابير جدية للمساءلة، ستمضي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كما فعلت ذلك خلال الأسابيع الستة الماضية، في قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين في ظل إفلات كامل من العقاب. إنه لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يبقى صامتا أمام هذه الجرائم الصارخة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال في حق السكان الفلسطينيين العزل المحرومين من الحماية الذين تتخذهم رهائن لديها في ظل الاحتلال الذي تمارسه عليهم طيلة ٥٠ عاما.

وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم مدنيا فلسطينيا آخر، هو جبر سالم أبو مصطفى، البالغ ٤٠ عاما من العمر، وأصاب بجروح أكثر من ٧٣٠ فلسطينيا آخرين. وعلاوة على ذلك، توفي في ٣ أيار/مايو أنس شوقي أبو عصر البالغ ١٩ عاما من العمر متأثرا بالجراح البالغة التي أصيب بها في شرق مدينة غزة في ٢٧ نيسان/أبريل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي ٧ أيار/مايو كذلك، قتلت القوات الإسرائيلية بهاء عبد الرحمن قديم البالغ ٢٣ عاما ومحمد خالد أبو رضا البالغ ٢٠ عاما في شرق بلدة خزاعة الواقعة في شرق مدينة خان يونس.

وبهذه الإصابات الأخيرة، فإن ما لا يقل مجموعه عن ٤٥ فلسطينيا، من بينهم أطفال وصحافيون، قد قتلوا لتجرؤهم على إسماع أصواتهم احتجاجا على انتهاك إسرائيل الممنهج لحقوق



الإنسان، ومطالبةً بوضع حد للاحتلال والحصار والتجريد من الممتلكات، ودعوة إلى الاستقلال والحرية والعودة إلى أراضي الأجداد، وذلك منذ أن انطلقت في ٣٠ آذار/مارس مسيرة العودة الكبرى التي تجري على امتداد ستة أسابيع. ويجدر بالإشارة أن معظم هؤلاء القتلى كانوا من اللاجئين الذين شُردت أسرهم من ديارها وأراضيها أثناء حملة التطهير العرقي التي قادتها إسرائيل في نكبة عام ١٩٤٨.

وعلاوة على ذلك، فإن عدد الفلسطينيين الذين جرحوا وأصيبوا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية منذ بدء الاحتجاجات قد تجاوز الآن ٨٠٠ ٦ شخص. ومن بين الجرحى أكثر من ٩٠٠ ١ أصيبوا بطلقات نارية بالذخيرة الحية ويوجد العديد منهم في حالة خطيرة أو حرجية. وكانت الإصابات التي تعرض لها المحتجون مروعة، ويحتل أن تخلف لدى العديد منهم إعاقات دائمة، حسب ما ذكره الأطباء في المستشفى الأوروبي ومستشفى الشفاء بمدينة غزة. وقال مدير قسم حالات الطوارئ في مستشفى الشفاء، وهو أكبر مستشفى في غزة، إن معظم الضحايا قد أصيبوا بالذخيرة الحية ووقعت الإصابات لدى الغالبية في الأطراف السفلى، فأدت إلى تهشيم أجزاء كبيرة من العظام واحتراق العروق والأعصاب والعضلات وإتلاف البشرة في مواضع الجرح. وقد بلغ عدد المدنيين الفلسطينيين الذين فقدوا أطرافهم من جراء نيران القناصة الإسرائيلية ما لا يقل عن ٢٨ شخصا.

ولم تعد دوائر الخدمات الصحية الأساسية في قطاع غزة قادرة على أداء وظيفتها إلا بصعوبة بسبب توافد الأعداد الكبيرة من المصابين الذي ضاعف من حدته الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ أكثر من عقد من الزمن واستهدافها المساعدين الطبيين وسيارات الإسعاف. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، بلغ عدد المصابين الذين دخلوا المستشفى ٥٠٠٠ مصاب تقريبا، إضافة إلى ٢٥٥ ٤ آخرين تلقوا العلاج في النقاط الطبية الميدانية المعنية بوقف النزيف لدى الجرحى. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد أيضا جميع الدول أن تستمر في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما أثناء حالات الطوارئ الطبية في قطاع غزة، حيث يسعى القطاع الصحي جاهدا إلى التغلب على هذا التدفق الجماعي، وأن تزيد، إن أمكن، من الدعم الذي تقدمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تعمل، بالإضافة إلى ما تقدمه من معونة إنسانية، من أجل ابتعاد الأمل واحترام الحقوق والكرامة اللذين يكتسبان أهمية حاسمة في ظل غياب أي حل وتفشي مشاعر اليأس وعدم اليقين تجاه المستقبل.

وبموازاة مع هذا النشاط الإجرامي في قطاع غزة، تمادت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أيضا في ارتكاب انتهاكات الجسيمة المتعمدة والمنهجية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. يشمل ذلك مشروعها الاستيطاني الاستعماري الذي تنفذه بسبل من ضمنها هدم المنازل والمباني الفلسطينية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والترحيل القسري للأسر والمجتمعات المحلية الفلسطينية، وتشريد المستوطنات ونقل مواطنيها إليها، وتشجيع أعمال العنف والرهبة التي يرتكبها المستوطنون والتغاضي عنها، وتفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق فصل الطرق وإقامة نقاط التفتيش والحدود غير القانوني.

وفي هذا الصدد، نشرت إسرائيل مؤخرا أوامر وقرارات عسكرية جديدة لتيسير النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية. وقد تم تهديد السكان البدو في خان الأحمر بالنقل القسري إلى منطقة "عين شمس"، بالقرب من منطقة أبو ديس، بغية تمهيد السبيل لتوسيع المستوطنات. وصدر عما يسمى بلجنة زاندبورغ مقترح بـ "إضفاء الشرعية" على آلاف الوحدات الاستيطانية المبنية على أراض مملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وتعمل إسرائيل أيضا على إصلاح شبكة واسعة من الطرق تربط

المستوطنات في الضفة الغربية بالقدس المحتلة سعيًا منها إلى ترسيخ ضم الكتلة الاستيطانية "معاليه أدوميم" في الضفة الغربية. وقامت القوات الإسرائيلية بجرف أعداد كبيرة من الدونمات من الأرض الفلسطينية لتمهيد الطريق أمام توسيع المستوطنات، تشمل أراضي زراعية في قرية عصيرة القبلية، جنوب نابلس، من أجل توسيع البؤرة الاستيطانية المنتسبة لمستوطنة يتسهار، وأراض مزروعة بأشجار الزيتون وأشجار حرجية في بلدة كفر الديك في سلفيت، بهدف توسيع مستوطنة "عتا سهاف".

وتواصلت بلا هوادة أيضا الجرائم البشعة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون. ففي فجر هذا اليوم فقط، قام مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين بإضرام النيران في منزل عائلة الدوابشة في قرية دوما بالضفة الغربية، حيث كسروا إحدى النوافذ وألقوا زجاجة حارقة قبل أن يلوذوا بالفرار. وقد أصيب الابن الأكبر، أحمد، الذي لا يتجاوز عمره ٦ أعوام، إصابات خطيرة، حيث شملت الحروق جسده بأكمله. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، كان أحمد المذكور هو نفسه الذي أصيب بحروق بالغة بعد أن قذف مستوطنون إسرائيليون منزل عائلته بقنابل حارقة، مما أدى إلى موت رضيع في شهره الثامن عشر حرقا وهو نائم في سريره، وإصابة أمه وأبيه، رهام وسعد، اللذين توفيا متأثرين بإصابتهما فبقي بعدهما أحمد يتيما.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المستوطنون الإسرائيليون هجماتهم الجماعية التي تتسبب في تهريب الأسرى الفلسطينية وإيذائها، ندعو مجددا إلى اتخاذ تدابير فورية لمحاسبة جميع المستوطنين الذين يرتكبون جرائم ضد الشعب الفلسطيني. إذ ليس من الممكن أن يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة بالنسبة إلى المستوطنين الإسرائيليين، ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بالتحقيق في جميع تلك الجرائم ومحاسبة مرتكبيها. ويجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله إدانة صريحة لا لبس فيها والعمل على وقفه.

وفي الوقت نفسه، تحاول إسرائيل منع المجتمع الدولي من معارضة ممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني عن طريق لجوئها باستمرار إلى تزييف الحقيقة بواسطة الدعاية الكاذبة ومنع منظمات حقوق الإنسان من الوصول إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي هذا الأسبوع، قررت إسرائيل ترحيل مسؤول في منظمة هيومن رايتس ووتش بسبب تقاريره عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وعلى نحو ما جاء في بيان أصدرته في هذا الصباح ١٦ هيئة من هيئات حقوق الإنسان الإسرائيلية، بالتضامن مع منظمة هيومن رايتس ووتش، "أنهوا الاحتلال بدلا من أن تحاولوا إخفائه عن عيون العالم".

وفي ضوء استمرار إسرائيل في أعمال القتل والتشويه المتعمدة بحق المتظاهرين العزل في قطاع غزة، يجب أن ندعو مجددا المجتمع الدولي إلى ضمان توفير الحماية للشعب الفلسطيني. ويجب التشبث دوماً بأي استثناء بالقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الأمر. ونحث مجلس الأمن على الوفاء بالمسؤوليات الواقعة على عاتقه في هذا الصدد، كما نناشد جميع الدول الوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك احترام وضممان احترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، نواصل الدعوة إلى وضع آلية دولية مستقلة وشفافة من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، وتجنب المزيد من سفك الدماء في صفوف السكان المدنيين الأبرياء في قطاع غزة المحاصر.

ويجب بالإضافة إلى ذلك معالجة السياق التاريخي الأوسع. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل احترام القانون الدولي بإرغام إسرائيل على إنهاء الاحتلال المستمر منذ عقود ورفع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني ووضع حد لاضطهاده ووقف تجريده من ممتلكاته. ويجب الإصغاء لأصوات المحتجين الفلسطينيين المسلمين في قطاع غزة ولأصوات الشعوب المؤيدة للحق في العالم قاطبة، والاستجابة لها سعياً إلى تحقيق السلام والأمن والحرية والكرامة وإعمالاً للمبادئ الإنسانية الأساسية.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة